

أثر التّوحيّس في المعاملات المدنيّة

د. صحراوي خلواتي

كلية العلوم القانونية والإدارية
سعيدة، الجزائر.

الإنسان مدني بطبعه كما قال ابن خلدون⁽¹⁾ لا يستطيع أن يعزل نفسه عن مجتمعه ولا يملك أن ينأى بها عن غيره، بل هو في حاجة ماسة إلى من يشاركه أموره ويشاطره التزاماته ويتفاعل معه بما يحقق به النفع لنفسه والسّلامة لمجتمعه، فالحياة في عمومها أخذ وعطاء، دفع وتدافع، ولا يتحقّق هذا إلّا من خلال الاختلاط بالنّاس والامتزاج معهم. ولما كان الأمر كذلك، كان لا بدّ أن يسعى الإنسان إلى الحفاظ على نفسه والإبقاء على حياته من خلال جلب المنافع ودفع المضارّ الناتجة عن هذا الاختلاط، وخصوصا إذا علمنا أنّ المجتمع ليس طينة واحدة إذ فيه الطيّب والخبِيث، وفيه الكريم واللّئيم، والسّيّد والسّقيّه، والمتهورّ والجبان، والخير والشرّير، وهكذا..

وأمام هذا التنوع والاختلاف، وجب على الإنسان أن يتخيّر أحسن السّبل للتعامل مع النّاس وأن لا يترك لتصرفاته الحبل على الغارب، تحكّمها النّيّة

(1) ابن خلدون عبد الرّحمان : المقتمة : تحقيق حجر عصي، دار مكتبة الهلال، بيروت لبنان، سنة النشر 1983م، ج 14/1.

الطيبة والثقة العمياء بل عليه أن يكون صارما في معاملاته دقيقا في علاقاته، فهناك من لا يهتم إفلاسك بعد غناك، وسجنك بعد حرّيتك وتلطّيح عرضك بعد أن كنت شريفا مصانا.

وحتى يحفظ الإنسان ماله ويأمن على نفسه من كيد الكائدين ومكرهم ويسلم من أن يصاب في أعلى ما يملك وجب أن يسيّج معاملاته ويضبط تصرفاته، وليس أسلم وسيلة لتحقيق هذه المقاصد من الكتابة أو التوثيق فقد جاء في آخر آية الدّين ما يوضح ذلك ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ ﴾⁽²⁾ فذلّكم إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَاكْتُبُوهُ ﴾⁽³⁾.

ويعدّ توثيق المعاملات على مرّ العصور واختلاف التشريعات أفضل وسيلة لإثبات الحقّ وحمايته من التعسف والضياع وصونه من كلّ الآثار التي تترتب على عدم تسجيله من النزاعات والخصومات ونحوها...

لذلك نجد أنّ التشريعات القانونيّة على اختلاف إيديولوجياتها نصّت في كثير من الأحيان على تضمين المعاملات داخل محرّرات مكتوبة، واعتبرت في أحيان كثيرة هذا الشرط عاملا أساسيا لقيام المعاملة، وبخلافه يزول التصرف القانوني كلّية.

ولا يدرك الإنسان قيمة الكتابة المعاملاتية وتوثيق التصرفات والعقود إلّا من خلال المقاصد التي يحققها والثمار التي ينتجها ومن أهم هذه المقاصد نذكر ما يلي :

✽ صيانة الأموال والحقوق وحفظها من الضياع، فالمال وديعة الله لنا والمحافظة عليه يعني دوام جريانه بين أيدينا ولعلّه السّبب الذي لأجله منعنا الله

(2) سورة البقرة، الآية 282.

(3) سورة البقرة، الآية 282.

إعطائه للسفهاء حيث قال تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾⁽⁴⁾، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم عَنْ قِيلٍ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»⁽⁵⁾، وأعظم إضاعة للمال إعطاؤه بدون كتابة ولا توثيق، فالبشر معرض للأقذار الإلاهية من موت أو نسيان أو جنون أو انحراف، والكتابة هي السند الوحيد والحجة الفريدة التي تثبت الحق لصاحبه وتبقى أطول مدة شهادة على ما للإنسان وما عليه، وهذا ما أكدّه الإمام السرخسي وهو يتحدث عن الكتابة والفوائد المتوخاة منها قال " صيانة الأموال وقد أمرنا بصيانتها ونهينا عن إضاعتها" ⁽⁶⁾، وقد أضحت الكتابة في أيامنا هذه من أهم الواجبات خصوصا وقد أصبح الرجل لا يأبه بالسبيل الذي يكسب به المال، فقد يقترض مالا ثم تسوّل له نفسه إنكار ما اقترض وقد يحلف على ذلك وهو لا يبالي، ولو أنّ صاحب المال كتب وثيقة أو سنداً شرعياً أو صكاً، لجفظ ماله وضمّنه من الضياع.

✽ قطع المنازعة بين المتعاملين وإطفاء نار الخصام بينهما وتسكين الفتنة التي قد ينجر عنها من المصائب ما ينجر، خصوصا إذا علمنا أنّ كثيرا من البشر قد طبع على النسيان، فقد يقترض الإنسان مالا ثم يطول الزمن ولمّا يريد المقرض استرجاع المال ينكر المقرض، ويحاول تذكيره ولكن دون جدوى، مما يضطره للجوء إلى القضاء ويتعقّد الأمر أكثر إذا كان أقرضه ما أقرضه في غياب الشهود والكتابة، وقد يقدم المقرض على اليمين وهو معذور في كلّ الأحوال لأنّه ناس، فيكون مثل هذا قد عرض ماله للتلف والضياع،

(4) سورة النساء، الآية 5.

(5) أخرجه البخاري في الزكاة، باب : قوله تعالى : لا يسألون الناس إلحافا، (رقم : 1407)، ج 537/2، وأخرجه مسلم في الأفضية، باب النهي عن كثرة المسائل، (رقم : 1715)، ج 1340/3.

(6) السرخسي شمس الدين : المبسوط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، ج 168/30.

وعرض أخاه المسلم للحرص والإثم⁽⁷⁾، ويقع أيضا أن يكون جاحدا متبليا، وقد لخص الإمام السرخسي هذه الأمور بقوله "قطع المنازعة فإن الكتاب يصير حكما بين المتعاملين، ويرجعان به عند المنازعة فيكون سببا لتسكين الفتنة ولا يجد أحدهما حقاً صاحبه مخافة أن يخرج الكتاب وتشهد عليه وتشهد عليه الشهود وبذلك يفتضح في الناس"⁽⁸⁾.

❖ الوثيقة في عصرنا أضحت ضرورة من الضرورات التي لا تتفك عن العقود، وقد وضعت مكاتب خاصة بهذه العملية توثق فيها كل الحقوق العامة التي تباع وتشترى وتوهب من عمارات وسيارات وأراضي كل ذلك من أجل التحرر من العقود الفاسدة، لأن المتعاملين ربما لا يهتديان إلى الأسباب المفسدة للعقد ليتحررا عنها فيحملهما الكاتب على ذلك إذا رجعا إليه ليكتب لهما⁽⁹⁾، فكثيرة هي المعاملات التي لا تتضح شرعيتها ولا يبين الفاسد منها إلا من خلال الرجوع إلى كاتب عالم بالوثائق الشرعية يضيف على الوثيقة ما يقيمها على الأسس الصحيحة الخالية مما يبطلها تبعث الأمان في نفس المتعامل وترفع عنه الحرج.

❖ قال الله تعالى ﴿وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾⁽¹⁰⁾ فمن أهم مقاصد التوثيق رفع الارتباب فقد يشته على المتعاملين إذا طال الزمن مقدار البذل ومقدار الأجل، فإذا رجع المتعاملان إلى الكتاب لا يبقى لواحد منهما ريب، وكذلك بعد موتها

(7) الحجلي عبد الله بن محمد بن سعد : علم التوثيق الشرعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003م، صفحة 113،

- السمرقندي أبو نصر : كتاب الشروط والوثائق، تحقيق محمد جاسم الحديثي، وزارة الثقافة والإعلام، المملكة المغربية، دار الشؤون

الثقافية العامة، سنة النشر 1988م، صفحة 11.

(8) السرخسي شمس الدين : المبسوط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، ج 168/30.

(9) نفس المصدر، ج 168/30.

(10) سورة البقرة، الآية 282.

تقع الرّيبة لوارث كلّ واحد منهما بناء على ما ظهر من عادة أكثر النّاس في أنّهم لا يؤدّون الأمانة على وجهها⁽¹¹⁾. فبالرجوع إلى الكتاب، ترفع الرّيبة ويزول الشكّ لأنّ كلّ شيء أضحى واضحا مقبدا، لاسيّما إذا تعلّق الأمر بالأجل ومقدار البذل كما قال الإمام السرخسي تحقيقا لقوله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾⁽¹²⁾

✽ الكتابة لا تغني وتبقى مدّة طويلة بل عصورا متتابعة، لذلك احتجّ الفقهاء بالخطّ وجعلوه من البيّنات الشرعية التي يلجأ إليها القضاة للفصل في الدّعاوى خاصّة إذا كانت هذه الحجج محفوظة في ديوان الحكم وفي سجلّات القضاة وفي مباني المحاكم الشرعية، فهي في منأى عن التحريف أو الاعتداء أو التصرف فيها بغير وجه حقّ⁽¹³⁾، قال الإمامان أبو يوسف صاحب ومحمد بن الحسن الشيباني "ما وجده القاضي في ديوانه من شهادة شهود شهيدا عنده لرجل على رجل بحقّ، أو إقرار رجل لرجل بحقّ، والقاضي لا يحفظ ذلك ولا يذكره فإنّه ينفذ ذلك ويقضي به إذا كانت تحت خاتمه محفوظا، وليس كلّ ما في ديوان القاضي يحفظ".

فبعد تعرفنا على أهمّ المقاصد التي لأجلها نوثق العقود والمعاملات، أصبح لازما على الدّولة أن تعطي هذه العملية القوّة القانونية التي يجد في ظلّها المتعاقدان الحماية لممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم، لذلك نجد في أكثر بلاد العالم إنشاء ما يسمّى بمكاتب التوثيق للمعاملات القانونية للشؤون المدنية، وهي مكاتب يقوم على تسييرها كتاب العدل الذين يتلقّون تكويننا شرعيّا وقانونيّا يتدرّبون من خلاله على تخريج قضايا المتعاقدين في وثيقة جامعة مانعة تكون

(11) السرخسي شمس الدّين : المبسوط، ج 169/30.

(12) سورة البقرة، الآية 282.

(13) علم التوثيق الشرعي، صفحة 115.

سندا عند التنازع أو الاختلاف، يلقي في ظلّها الظالم والمتعدّي كلّ العقوبات التي يقضي بها الإخلال ببنود الوثيقة.

ولأهمية هذا النظام، يوجد من الدول من يسعى إلى تطوير أعمال التوثيق وتحويله من نظام مكاتب التوثيق إلى نظام المؤسسة التنفيذية ممّا يجعل مكتب التوثيق يتحوّل من كونه وحده إداريّة إلى كونه شخصا قانونيا للمؤسسة التنفيذية ينفذ وظيفة الدولة للتوثيق، كما هو الشأن بالنسبة إلى الصين الشعبية التي شرعت في هذا الإصلاح منذ أكتوبر 2000، ويقوم بأعماله بصورة مستقلة من غير أن يمارس عليه أيّ ضغط ويتحمّل كلّ المسؤوليات الناجمة عن قراراته وتوقيعاته⁽¹⁴⁾.

ولو أردنا أن نحصر الأعمال التي تقع في مجال التوثيق لوجدناها أكثر من أن تحصر وأكثر من أن تحدّد ذلك لأنّ مجالات التعامل تكاثرت بصورة عجيبة ؛ تسبّب فيها تنوّع القضايا وتعدّدها وكثرة النوازل واختلافها واستحداث المعاملات التي لا ترسم إلّا من خلال المرور بمكاتب التوثيق وقنواته.

ومن أهم أعمال التوثيق نذكر ما يلي :

- توثيق المعاملات القانونيّة المدنيّة : مثل العقود بشتّى أنواعها وألوانها والاتفاقيات والتفويض والهبة والبيع والشفعة والكرّاء والميراث ..
- توثيق الحقائق ذات الأهمية القانونيّة المدنيّة : ويدخل في هذا الإطار وثائق الولادة والوفاة والزواج والطلاق، والنسب والتنزيل والأهليّة، وعلاقة القرابة والهويّة، والمستوى التعليمي، وخبرات العمل...
- توثيق الوثائق ذات الأهمية القانونيّة المدنيّة: مثل صحّة التوقيعات والأختام على الوثائق وكذا مطابقة النسخ المصوّرة والترجمة والنسخ الأصلية، والشهادات التعليميّة والمستويات المهنيّة...

(14) النظام القضائي الصيني، صفحة 239.

• الأعمال الإضافية وتشمل حماية الأدلة، الاحتفاظ بالوصايا والوثائق الأخرى، كتابة طلبات التوثيق نيابة عن أطرافها، كما تشمل أعمال التوثيق الاحتفاظ بالأموال، والمواد التي يريد المدين أن يدفعها لدائن غير معروف المكان، وكذا إعلان الجوائز المتنوعة وغيرها من الأعمال....

تلك هي أهم أعمال مكاتب التوثيق وليست كلها مما يقع تحت إحدى الدوائر الأربع المشار إليها وقد تتسع هذه الدوائر وقد تضيق تبعا لما تحتويه المنظومة القانونية لكل دولة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح، ماذا لو تخلف التوثيق عن المعاملات والعقود وصار الناس يتعاملون مع بعضهم دون تقييد لهذه المعاملات أو كتابتها؟ هل تتأثر علاقتهم وتتكرر وشائجهم أم أنّ الأمر مجرد روتين تعارف عليه الناس فأصبحوا يلجأون إليه عند الحاجة وعند غير الحاجة ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، يجدر بنا أن نستعرض جملة من المعاملات ونتصور عدم كتابتها، ثم ننظر هل يؤثر ذلك في سير العلاقات أم لا ؟

لو تحمل والد الزوج الصداق عن ولده الصغير لوالد الزوجة فإن الوثيقة تكون كالآتي :

" الحمد لله وبعد، فقد انعقد النكاح بين فلان بن فلان الفلاني و فلان بن فلان الفلاني فالأول عقده على ولده الصغير فلان في حجره وتحت ولاية نظره، والثاني عقده على بنته فلانة البكر في حجره وتحت ولاية نظره الحل للنكاح، على صداق مبارك جملته كذا دراهم نصفه حال ونصفه كالي، إلى عشرة أشهر، تحمل والد الزوج المذكور الصداق المذكور عن ولده المذكور لوالد الزوجة المذكورة بنقد الصداق الحال والمؤجل حملا لا حمالة، وسبيلها لا يبريه إلا الواجب، أنكحه إياها والدها المذكور بما ملكه الله من أمرها وجعله بيده من العقد عليها والنظر الجميل لها، وقبله والد الزوج المذكور نيابة عن

ولده المذكور، شهد به عليها بأكمله، وعرفهما في الشهر كذا من يوم كذا وعام كذا (15).

لو أن هذا العقد لم يكتب لأمكن تصوّر حوادث كثيرة ستقع، فقد يعمد أحد العاقدين إلى تغيير من تولى فيدعي أبو الزوج أنه تولى عقد فلان وليس فلان، وقد يصنع وليّ الزوجة نفس الصنع، فربما قدّم غير المعقود عليها على أنها التي وقع عليها العقد لأمر بانّت له في القاصر بعد التحري والتبيين، ويرجعان هذا الخل للسّهو والخطأ فبدلاً من أن يذكر فلان ذكر فلان.

وقد يقع الاختلاف في الصّدق فيدعي أب الزوج أنه ذكر كذا أقلّ ممّا اتّفق عليه، ويدعي وليّ الزوجة كذا أكثر ممّا اتّفق عليه.

وقد يقع الاختلاف في تعجّل الصّدق وتأجيله فيدعي وليّ الزوجة أنهما اتّفقا على تقديم الصّدق كاملاً أو تقديم ثلاثة أرباع منه، ويدعي وليّ الزوج أنهما اتّفقا على دفع ثمن الصّدق على أن يدفع الباقي خلال عشر سنين.

وقد يدعي الأب أنه تحمّل عن ابنته المعجّل من الصّدق على أن يدفع الابن الباقي عند حلول الأجل أو بعد بلوغه وينكر الابن ذلك، ويخبر الابن أن أباه تحمّل عنه النّفد كاملاً عاجله ومؤخّره.

وقد تحمّل المرأة قبل الأجل فيدعي أب الزوج تاريخاً أقلّ من مدّة الحمل، ويدعي وليّ الزوجة تاريخاً يكفي لحمل المرأة.

كلّ هذه الدّعاوى قد ترفع، وكلّ ما يمكن تصوّره وعدم تصوّره قد يكون، ولو أن هذه الأمور توثّقت وسجّلت في وثيقة محفوظة لكفتنا هذا النزاع وجعلتنا في منأى عن هذا التّصادم والاختلاف.

(15) الحسيني أبو الشتاء بن الحسن الغازي : التّريب على الوثائق العدليّة، مطبعة الأمنية، الرّباط، 1995م. ج 50/1، بناني محمد بن أحمد فرعون : الوثائق الفاسية، مركز إحياء التراث المغربي، الرّباط، صفحة 11.

ولو تعلّق الأمر بوثيقة طلاق ثلاث لكتبت الوثيقة بالشكل الآتي :

"الحمد لله أشهد فلان بن فلان الفلاني أنّه طلقّ زوجته بزعمه فلانة بنت فلان الفلاني طلاقاً ثلاثاً بحيث لا تحلّ له إلّا من بعد زوج، عرف المطلق قدره، شهدته عليه بأكمله وعرفه وفي كذا وكذا ويورّخ".

لو تصوّرنا عدم كتابة هذه الوثيقة لأمكن وقوع أمور كثيرة منها :

يمكن أن يأتي بغير زوجته لذلك قلنا بزعمه لأنّه لا شيء يثبت أنّها زوجته، وقد يدّعي أنّه أوقع طلاقاً واحدة أو طلقتين، وقد يدّعي أنّها تزوجت بعد طلاقه بها.

وأمر كثيرة قد تصدر عنه أو عنها....

فالإنسان قد يلجأ لكلّ هذه الادّعاءات والأكاذيب إذا لم يكن قوياً الإيمان شديد العزيمة، يغريه الشيطان بالحلول السهلة فيركب كلّ طريق يحلّ مشكلاته ويفتح مقفلاته ولو كانت بالكذب والحلف ونحوها، ولو أنّ هذه المعاملة وثقت لغلقت كلّ هذه المنافذ ولسدّت كلّ هذه الأبواب.

أمّا الشّروط في الوثائق، فهي الأكثر عرضة للإهمال ذلك لأنّ المشترط عليه يقبل بالشّروط في أكثر الأحيان وهو كاره له دفعه لقبوله رغبته فيما تعلّق به الشّروط، لذلك يسعى إلى التّصلّ عن الشّروط بعد حصوله على رغبته.

ففي عقد وثيقة نكاح مشروطة، نجد فيها مثلاً :

"..... واشترط وليّ الزّوجة على الزّوج بأن لا يسكنها بين أقاربه، ولا يتزوّج عليها، ولا يمنعها من زيارة أقاربها، ولا دخولهم عليها، ولا يمنعها من وظيفتها وما تقتضيه الوظيفة من أسفار وتقلّات واجتماعات، فإن لم يوف بالشّروط، فلها تطليق نفسها من غير معاوضة، فقبل الزّوج ذلك والتزم به وذلك بتاريخ كذا من شهر كذا وعام كذا (16).

(16) زيس محمد ولد سيدي سعيد: مجموع الوثائق والأحكام بتصرف، نشرات جول كربونل، الجزائر، الطبعة الثانية، 1946، ص 7.

هذه الشروط إذا لم تكتب كتابة قانونية تترتب عليها المتابعة القضائية
لأمكن للزوج التبرؤ منها بعد الزواج فيسكنها في أول الأمر بعيدا عن أقاربه ثم
بعد استقرار أموره يرجعها ليسكنها بين أهله وربما في أسوأ الظروف وأقساها.

وقد يتضرر عليها بالزواج بثانية وثالثة ويمنعها من زيارة أقاربها
ويمنعهم من الدخول عليها ويمنعها من وظيفتها بحجة أو بأخرى، وينكر أنها
اشتربت عليه ذلك مقابل تطليق نفسها.

وقد لا يقبل ذلك إلا بعوض ولا ينفع معه شهادة الشهود، ويبقى مصرا
على دعواه لا يتزحزح ولو أدى به الأمر لليمين أو شراء الذمم.

ولو وثقت هذه الشروط لحصلت هذه المرأة على حقوقها، وسدت على
نفسها بابا من الشرر وضمنت حياة تعيش في ظلها السعادة والرخاء.

والزوج بهذه الوثيقة يمنع نفسه التورط في الإساءة إلى الغير والتسبب
في تفسير أقوى الروابط وأوثقها.

ولو قدر للمرأة أن تتنازل عن شروطها، فليس أفضل طريق لضمان
هذه الأمور من توثيقها وكتابتها حتى يضمن الزوج عدم رجوعها أو نكوصها
أو نكرانها تحت تأثير وساوس شياطين الإنس والجن، وتكتب الوثيقة على
النحو التالي:

"الحمد لله أشهدت المرأة فلانة بنت فلان الفلاني أنها أسقطت عن زوجها
فلان الفلاني المذكور معها برسم الزوجية المؤرخ في كذا الشرط الذي جعله
لها من تطليق نفسها إذ هو تزوج عليها مدة استمرار الزوجية بينهما إسقاطا
أبديا سرمديا بمحضر زوجها المذكور ووافقه عليه، عرف قدره، شهد به عليهما
بأكمله وعرفها وفي كذا ثم يؤرخ".

وبهذه الوثيقة يحاج الزوج زوجته لو أرادت منعه من الزواج بحجة أنها
شرطت عليه عدم التضرر عليها، ولو لم يوثق هذا الأمر لما كان لتنازلها

معنى، خصوصا إذا علمنا أن النساء أمام هذا الموضوع، ضعيفات يوافقن تحت تأثير العاطفة أو الضغط، ولكن سرعان ما يتراجعن تحت تأثير العواطف والوساوس.

أما الحديث عن الأموال، فهو حديث عن النزاعات والتصادمات والتشجات والخصومات التي كثيرا ما تنتهي بالضرب والجرح وربما بالقتل، والتي في أغلب الأحيان يستصغر كتابتها ويستهان بتوثيقها، حتى إذا حدث الخلاف فتحت معه أبواب الشر بما لا يمكن وصفه أو تحمله.

خذ مثلا عقود السلف التي تبدأ عادة بالمودة وتنتهي غالبا بالنزاع، وعقود السلم والرهون والعمرى وغيرها..

ويمكن أن نتصور وثيقة سلف بين متعاقدين تكتب على النحو الآتي :

" الحمد لله أشهد فلان بن فلان الفلاني أن قبله وفي ماله وذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا وكذا متقالا دراهم أو دنانير قبضها معاينة أو اعترافا على وجه السلف والإحسان والتوسعة يؤذيها لمضي شهر واحد، يأتي من غد تاريخه، لا يبريه إلا الواجب لموافقة صاحب الحق على ذلك، عرفا قدره، شهد به عليهما بأكمله وعرفهما وفي كذا من شهر كذا وعام كذا " (17).

لو أن هذه المعاملة لم توثق لأمكن للدائن إنكار ما استدان من المدين، أو الإنقاص من قيمته، ولأمكن أيضا للمدين ادعاء أنه أقرضه كذا وكذا مما هو أكثر مما أقرضه، وقد يأتي الأجل ويدعي الدائن أجلا آخر أطول مما اتفقا عليه، وقد يدعي المدين أجلا أقل، وهكذا يقع النزاع ويبدأ الخصام وترتفع الأصوات بالتهديد والتكيل.

(17) مطبعة الأمنية، الرباط، 1995م. ج 2/29.

ولو أنّهما قَيَّدَا هذا العقد وكتبَا هذه المعاملة لما وقع هذا الخلاف ولأَمَنَّا
النَّزاع وصدق الله إذ يقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ
مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (18).

ومن القضايا التي يقع حولها النزاع كثيرا الوصية فكثيرا ما يوصي
شخص ببعض ماله لشخص آخر وبعد موت الموصي يأتي الموصى له مطالبا
بحقه فيقوم دونه الورثة ويمنعوه من هذا الحق، فيتنازع الورثة مع الموصى له
بما يلحق بهما الضرر.

فلو أردنا كتابة وثيقة وصية لكانت بالشكل الآتي :

"الحمد لله أشهد فلان الفلاني وأوصى أنّه إن قضى الله بوفاته وأدبرت
من الدنيا أيام حياته فيخرج عنه من جميع متخلّفة من قليل الأشياء وكثيرها،
جليلها وحقيرها العقار وغيره جميع التّلت الواحد، ويعطى لفلان بن فلان
الفلاني، يكون ماله وملكه على وجه الوصية النافذة بعد الموت، قصد بذلك وجه
الله العظيم وثوابه الجسيم والدار الآخرة والله لا يضيع أجر من أحسن عملا،
ولا يخيّب لراجيه وقاصده أملا اهادا واصاء تامين، وحضر فلان الموصى له
المذكور، وقبّل الوصية المذكورة من الموصي للمذكور قبولا تاما، وشكر فعله،
عرف قدره، شهد به عليه بأكمله، وعرفه وفي كذا من شهر كذا وعام كذا" (19).

فيكتابة هذه الوثيقة حفظنا حقّ الموصى له وأعطيناه حقه بالتّمام
والكمال، وحجّرنا الورثة عن التعدي على ما ليس لهم، ومنعنا خصاما وشجارا
وفتنة كانت ستقع، وأخيرا حقّقنا رغبة الموصي الطّامع في ثواب الله الجسيم
وأجر الدّار الآخرة.

(18) سورة البقرة، الآية 282.

(19) أبو الشّناء بن الحسن الغازي الحسيني : التّدريب على الوثائق العدليّة، ج 2/178

هذه أمثلة قليلة أحببت أن أوضح من خلالها ما للكتابة والتوثيق من أثر في المعاملات المدنية وما تجلبه للمجتمع من الأمن والسلامة، بحيث لا يمكن التغاضي عنها أو الاستغناء عن التعامل بها، وهكذا نجد أنفسنا مضطرين لتعميم الكتابة على كل أنواع المعاملات كتلك المتعلقة بالميراث أو الاستحقاق أو البيوع أو الشفعة أو الشركة أو الصلح أو التبرعات، أو تلك المتعلقة بالجراحات والقتل وغيرها من العقود الكثيرة.

ولعلنا نستطيع أن نخلص، مما سبق ذكره، بقاعدة مفادها أن كل عقد يتحقق الضرر بعدم توثيقه أو تدوينه يجب أن يدون، ذلك لأن شريعتنا الغراء إنما تعبدنا الله بها لدرء المفسد وإزالة الأضرار ودفع كل أنواع الحرج.